

وزارة التعليـــم العـــالي والبحث العلـــمي

المركز الجـــامعي بغردايـــة

معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير



الملتقى الدولي الأول حول
الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل
يومي: 23-24 فيفري 2011

المداخلة بعنوان:

البنوك الاسلامية وعلاقتها بالسوق المالي الاسلامي

دراسة حالة مصرف أبو ظبي

محـــور المداخلة

السوق المـــالية الإسلاميـــة

إعـــداد:

د.عيسى مرازقة، عميد كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الحاج لخضر – باتنة

الهاتف: 0771-15-30-39 ، البريد الالكتروني: azizaissa_mrazga@hotmail.fr

أ. محمد الشريف شخشاخ، أستاذ مؤقت بكلية الاقتصاد جامعة الحاج لخضر – باتنة

الهاتف: 0661-81-20-52 ، البريد الالكتروني: hakim_cmc@live.com

السنة الجامعية: 2011/2010

المقدمة:

تعتبر المواضيع المتعلقة بالبنوك الإسلامية من أكثر المواضيع إثارة للاهتمـــام في الدراســـات المتعلقـــة بالاقتصاد الإسلامي، خاصة في ظل تنامي دور هذه البنوك وتوسع انتشارها، وكبر حجم معاملاتها.

وتركز هذه الدراسات على عدة جوانب تخص المصرفية الاسلامية، والتحديات التي تواجهها في ظـــل الواقـــع المعاصر الذي تعمل البنوك الاسلامية في إطاره.

فالبنوك الإسلامية تقوم عادة بتوظيف الاموال لآجال طويلة ومتوسطة، إما في مشروعات استثمارية أو استثمارات تجارية، غير أن هذا التوظيف لا يستغرق كل الأموال التي تعبؤها البنـــوك الإســـلامية، والبنـــك الاسلامي بطبيعته يحتاج الى أصول سائلة يمكن ان يستخدمها في سداد التزاماته والإنفاق على استثماراته كلما دعت الحاجة الى ذلك، ولهذا فان حاجة البنك الاسلامي الى استثمارات قصيرة الاجل تعتبر هامة وملحة في آن واحد، وهذا يشكل الوجه الآخر لمشكلة البنوك الاسلامية إذا أنها بتركيزها على أساليب الاســـتثمار قـــصيرة الاجل فإنها تهمل الاستثمارات الطويلة والمتوسطة الاجل التي تمثل الطريق لتحقيق التنمية للمجتمع.

أولا: مفاهيم حول سوق المال والبنوك الإسلامية

1- مفهوم البنك الإسلامي وأهميته.

1-1- تعريف البنك الاسلامي: يقصد بالبنك كل مؤسسة مالية تقوم بجمع الودائع وقبولها ثم إقراضـــها قصد توظيف المال وإمداد المشاريع بمصادر الأموال[1].

أما من منظور إسلامي فالبنك هو مؤسسة مالية ومصرفية وتنموية واجتماعية تباشر أعمالهـــا طبقـــا للشريعة الإسلامية أي تلتزم بعدم التعامل بالفوائد الربوية (وكل ما فيه شبهة شرعية), واعتماد أعمالها علـــى قاعدة الغنم بالغرم, وفقا للمنظور الإسلامي العام للحياة.

ونتيجة لما تقدم فإن الركائز الإسلامية التي يقوم عليها البنك الإسلامي تتمثل فيما يلي:

- بأنه جزء من نظام الاقتصاد الإسلامي الذي بدوره جزء من تنظيم عام عقائدي.
- بتطبيق الشريعة الإسلامية في جميع المعاملات, وليس تحريم الربا في معاملاتها إلا نوعا من هذا التطبيق, وبالتالي فإن أساس المراجعة والمراقبة في عمل البنوك الإسلامية هي الرقابة الشرعية.
- إن مصدر المال وتوظيفه لابد أن يكون حلالا.
- أن توزيع العوائد والمخاطر يتم بين أرباب المال والقائمين على إدارته وتوظيفه.
- أن الرقابة الشرعية هي أساس المراجعة والرقابة في عمل البنوك الإسلامية.
- أن للمحتاجين حق في أموال القادرين عن طريق فريضة الزكاة.

- عدم الفصل بين الجانب المادي والجانبين الروحي والأخلاقي.

وفي ضوء ما سبق يمكن تعريف البنك الإسلامي بأنه: "مؤسسة مالية تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية في كل أنشطتها الاستثمارية والخدمية من خلال دورها كوسيط مالي بين المـدخرين والمـستثمرين, وتقـديم الخدمات المصرفية في إطار العقود الشرعية" [2].

1-2- أهداف البنوك الإسلامية.

أولا: أهداف عقائدية

تنبع الأهداف العقائدية من أساس أن المال مال الله وأن للتصرف فيه لابـد مـن الالتـزام بتطبيـق توجيهات الله تعالى في جميع المجالات بما فيها المجال الاقتصادي والمعاملات، وتحرير المجتمعات من المحـضورات الشرعية، وتقديم العون للجميع دون تمييز بل يجب أن تدعيم صغار المستثمرين والصناع للنهوض بالمجتمع.

ثالثا: أهداف أخلاقية:

هدف البنوك الإسلامية لنشر البعد الأخلاقي عن طريق تنمية القيم الأخلاقية النابعـة مـن القـيم العقائديـة للمسلمين وتثبيتها لدى العاملين والمتعاملين معها.

رابعا: أهداف اجتماعية:

إن البعد الاجتماعي للبنوك الإسلامية قد ترسخ في عملها وأنشطتها وخير دليل على ذلك هو قيـام البنـوك الإسلامية بمساعدة المتعاملين معها في أداء فريضة الزكاة على أموالهم, والقيام بدورها في المشاركة في التنميـة الإقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال تخصيصها لحسابات خاصة وأقسام خاصة لصناديق الزكاة.

خامسا: أهداف اقتصادية:

يمكن تلخيص الأهداف الإقتصادية للبنوك الإسلامية في النقاط التالية:

ــ جذب وتجميع الأموال وتعبئة الموارد المتاحة في الوطن الإسلامي مع دعم هذه الموارد من خلال تنمية الوعي الادخاري لدى الأفراد.

ــ تشجيع الاستثمار وعدم الاكتناز وذلك بإيجاد فرص وصيغ عديدة للاستثمار تتناسب مع قدرة ومطالـــب الأفراد والمؤسسات.

ــ ويبقى الهدف الرئيسي للبنوك الإسلامية هو تحقيق الربحية(باعتبارها مؤسسات اقتصادية قبل كـــل شـــيء وليست جمعيات خيرية).

2- السوق المالي وأهميته الاقتصادية.

2-1- تعريف السوق المالي.

ــ السوق المالي "هو المجال الذي يتم فيه الالتقاء بين الوحدات الاقتصادية التي لديها موارد مالية فائضة ترغب في إقراضها (المدخرين) والوحدات الاقتصادية ذات العجز المالي (المقترضين) ومن ثم تنـــشأ وتتـــداول داخل إطاره التنظيمي "الأصول المالية" [3].

ــ السوق المالي "هو مجموعة المؤسسات أو القنوات التي ينساب فيها المال الفـــائض مـــن الأفـــراد والمؤسسات في المجتمع وفقا لسياسة معينة لمن هم في حاجة إلى هذه الأموال لفترة من الوقـــت عـــن طريـــق الوسطاء الماليين " [4].

2-2- الأهمية الاقتصادية للسوق المالي.

ــ إيجاد سوق مستمرة كاملة: السوق المالية عبارة عن سوق مستمرة، يتم العمل من خلالهــا علــى الأوراق المالية في أوقات العمل الرسمية، وتتميز السوق المالية عادة بأنها أسواق كاملة بالمعني الاقتصادي ومعــنى الكمال في هذا الخصوص: توافر معرفة البائعين والمشترين بأحوال السوق وذلك بحكم الاتصال التــام فيمــا بينهم، وتجانس الأوراق المالية المتعامل فيها تجانسا كاملا، وتوفر حرية البيع والــشراء، وقــدرة المتعــاملين في السوق على تحين الفرص الممكنة للاستفادة من تقلبات الأسعار الفعلية والمتوقعة، وتتحقق في الــسوق المــالي المنافسة الحرة حيث تتحدد فيها الأسعار وفقا لقانون العرض والطلب إلا عند الضرورة.

ــ إعطاء مؤشر يومي عن اتجاهات الأسعار وظروف الاستثمار ومعدلات الادخــار، حيــث يــتم تسجيل حركة الأسعار لجميع الصفقات وعروض البيع وطلبات الشراء في سوق المزايدة، حيث تتحدد فيهــا الأثمان من خلال قوى العرض والطلب يتم نشرها من قبل ادارة السوق، ويعتمد عليها الأفراد والمــشروعات عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية [5].

ــ تجنب الآثار التضخمية لحد بعيد، إذ لو قامت البنوك المحلية بعمليات التمويل لأدى ذلك إلى زيادة مفرطة في حجم الائتمان المحلي، وبالتالي إحداث موجات تضخمية، خاصة وان هذه القروض تأخــذ طــابع القروض طويلة الأجل مما يتطلب فترة طويلة قبل تحقيق النتائج [6].

وفيما يلي تلخيص لباقي المزايا والوظائف التي تحققها سوق الأوراق المالية:

1ــ تجميع مدخرات الأفراد لتنشيط مجالات الاستثمار المختلفة للاقتصاد القومي.

2ــ تكوين تراكم رأسمالي لأجال قصيرة أو طويلة.

3ــ تحقيق السيولة للأموال المستثمرة في شكل أسهم وسندات في سهولة ويسر.

4ـــ جذب رؤوس أموال خارجية للمشاركة في الشركات المحلية.

5ـــ إيجاد مجال للمضاربة.

ثانيا: علاقة البنوك الإسلامية بالسوق المالي الإسلامي

1- دور السوق المالي الإسلامي في حل مشكلة السيولة لدى البنوك الإسلامية.

تحتاج البنوك الإسلامية دوما إلى الاحتفاظ بتشكيلة متنوعة من الأدوات والمنتجات المالية التي تمكنــها من ادارة سيولتها بصورة مربحة ومن هذه المنتجات:

1-1- شهادات الاستثمار العام:

يمكن للبنك أن يصدر شهادات توزع حصيلتها على جميع الاستثمارات المتعددة التي يقوم بها البنــك. مما يعطي الفرصة لحاملها في الحصول على معدل أرباح يساوي متوسط ما يحصل عليه البنك من جميع أعماله. وهذا الشكل من الاستثمار هو اقرب الأمور إلى الاحتفاظ باسهم في البنك نفسه. وبالإضافة للاستفادة بخــبرة البنك، وكسر كتله تصويته في المشروعات فيها، فان شهادات الاستثمار العام تحقق درجة عالية مـــن تنويـــع الاستثمار اكبر مما تحققه شهادات الاستثمار المخصص، مما يخفض عامل المخاطرة لدى المدخرين.

1-2- شهادات الإيدا ع الإسلامية:

يعرف شهادات الإيداع بأنها:"صك أو شهادة لوديعة في البنك مرتبطة اجل معين، تحصل على فائـــدة في نهاية المدة، ويمكن أن تباع في السوق الثانوي، وبالتالي فهي تزود حاملها بالسيولة وقت حاجته إليها"[7].

ويمكن للبنوك الإسلامية إصدار مثل هذه الشهادة على أساس مشاركة حاملها في الأرباح والخـــسائر التي يحققها البنك عي عملياته الاستثمارية والتمويلية الكلية التي يمارسها، دون تحديد أو تخصيص لشكل معـــين منها، وهي بهذا تشبه إلى حد بعيد شهادات الاستثمار العام.

1-3- شهادات المشاركة في الربح:

يمكن للبنك الاسلامي أن يستفيد من فرصة استثمارات قصيرة الأجل لديه بطريقة المشاركة في الربح، في إصدار شهادات توظف حصيلتها في تلك الاستثمارات وهذا يمكن البنك من الوفاء بحاجـــات المـــدخرين الذين لا يستطيعون حج مواردهم النقدية إلا في حدود زمنية قصيرة، كثلاثة أشهر او ستة أشهر مثلا. ويلاحظ إن إمكان إصدار تلك الشهادات فئات مختلفة بفترات متفاوتة تتيح درجـــة كـــبيرة مـــن التنويـــع في مجـــال الاستثمارات قصيرة الأجل. مما يكون فئات متنوعة من الأدوات المالية قصيرة الأجل. مما يجعلها أكثر اتـــساعا وأعظم كفاية[8] .

2- دور السوق المالي الإسلامي في حل مشكلة الاستثمار في البنوك الإسلامية.

مما سبق الإشارة إليه أن البنوك الإسلامية يجب عليها المواءمة بين مواردها القصيرة الأجل وأهدافها الاستثمارية طويلة الأجل عن طريق تنويع أوعيتها وتطوير استثماراتها من خلال الاعتماد على سوق الإصدار وسوق التداول في أسواق رأس المال.

ومن خلال سوق الإصدار يمكن للبنوك الإسلامية القيام بالاستثمار المادي بطرح العديد من الأدوات المالية للاكتتاب العام، ممثلة في:

2-1- شهادات الاستثمار القابلة للتداول:

وتمثل شهادات يصدرها البنك الإسلامي وفقا لنظام المضاربة الشرعية مقابل أموال المستثمرين، لتمويل المشروعات الاستثمارية طويلة الأجل. ويصدر البنك الإسلامي نوعين من هذه الشهادات أولهما : شهادات

الاستثمار المخصصة، وتخصص حصيلتها للاستثمار في مشروع معين، أو نشاط اقتصادي محدد، أو صيغة استثمارية معينة بذاتها. أما النوع الثاني فهو شهادات الاستثمار العامة، وتخصص حصيلتها للاستثمار في أنشطة البنك المتنوعة، ومشاريعه المتعددة، وصيغه الاستثمارية المختلفة [9]:

2-2- وثائق صناديق الاستثمار:

وتصدرها صناديق الاستثمار من غير القيم المنقولة في المصرف الإسلامي مقابل أموال المستثمرين، وفقا لنظام المضاربة الشرعية. ويصدر صندوق الاستثمار نوعين من الوثائق: **وثائق إدارة، وثائق مضاربة:**

2-3- أسهم الشركات المساهمة:

وتصدرها الشركات المساهمة التي ينشئها البنك الإسلامي مقابل رأسمال الشركة، وتتعدد إصدارات الأسهم وفقا لنشاط الشركة المصدرة. وفي هذا الإطار يمكن إصدار:

أ- أسهم تأجير التمويلي:

وتصدرها شركات التأجير التمويلي في البنك الإسلامي، وتقوم هذه الشركات بشراء الأصول الرأسمالية وتأجيرها بعقد طويل الأجل.

ب- أسهم B.o.t:

وتصدرها شركات B.o.t في البنك الإسلامي، وتتولى هذه الشركات إنشاء المرافق العامة وإدارتها والاستفادة بعوائدها طوال فترة الامتياز، ثم تنتقل ملكية المرفق للدولة في نهاية المدة .

جـــ- أسهم رأس المال المخاطر:

وتصدرها شركات رأس المال المخاطر في البنك الإسلامي، وتستثمر هذه الشركات أموالها في المشروعات الشابة (المتوسطة والصغيرة)، والمشروعات المتعثرة.

و فيما يخص مميزات الأدوات المالية الاسلامية التي تعد أدوات لحل مشكل الاستثمار بالدرجـــة الأول وأداة لتوفير السيولة بدرجة ثانية فيما يلي:

ــ توافقها مع أحكام الشريعة الاسلامية.

ــ ارتفاع درجة المخاطرة فيها نظرا لطبيعتها الاستثمارية –غير مضمونة–.

ــ ضيق سوقها الثانوية مما يؤثر في سوقها الأولية سلبا.

3- صعوبات العلاقة بين البنوك الإسلامية والسوق المالي الإسلامي.

تواجه البنوك الاسلامية في علاقتها مع السوق المالي الاسلامي جملة من الصعوبات لعل أهمها ما يلي ذكره:

3-1- الطاقة الاستيعابية للسوق المالي الاسلامي:

وتعني مجموع الفرص الاستثمارية التي يوفرها السوق المالي الاسلامي للبنوك الاسلامية والـــتي يمكـــن استغلالها بنجاح خلال فترة زمنية معينة، والحال ان السوق المالي الاسلامي يعاني من ضيق الـــسوق ونقـــص الاستثمارات نتيجة نقص الادوات المالية الاسلامية المتداولة فيها.

3-2- عدم وجود ادوات مالية كافية ومناسبة:

تعاني البنوك الاسلامية من عدم امتلاكها ادوات مالية تتمتع ما تتمتع به الادوات الماليـــة المتداولـــة في الأسواق المالية من قدرة تحويل استحقاقات موارد الاموال القصير الاجل الى استثمارات وتمـــويلات طويلـــة الاجل، مع الاحتفاظ بإمكانية تسييل هذه الاستثمارات وقت الحاجة مع تحقيق قدر معقـــول مـــن الاربـــاح والضمان. فالأدوات المالية الرئيسية التي تتعامل بها البنوك الاسلامية هي عبارة عن الودائع بمختلف أنواعهـــا، خصوصا ودائع التوفير، ودائع الاستثمار، والودائع الجارية فضلا عن تعاملـــها بـــصيغ اســـتثمارية متعـــددة كالمشاركة والاستثمار المباشر والإيجار، ومن الواضح أن هناك تعارض واضحا وكـــبيرا مـــن حيـــث مـــدد

الاستحقاق بين معظم هذه الادوات المستخدمة حاليا البنوك الاسلامية ومواردها المعروفة. لذلك كلــه كـــان الواجب على هذه البنوك إن تسارع الى إحداث وابتكار ادوات مالية تمكنها من استثمار أموالها في مـــشاريع إنتاجية طويلة نسبيا [10].

3-3- عدم تنوع المؤسسات المالية الاسلامية:

هذا ما يوجب على البنوك الاسلامية أن تعمل على إنشاء مؤسسات مالية جديدة وتوسيع وتطـــوير القائم منها حاليا من خلال[11]:

ــ إنشاء شركات التأجير التمويلي والتي يمكن خلالها القيام بشراء المعدات والآلات اللازمة للإنتاج، وتأجيرها للشركات التي تحتاجها لآجال طويلة ومتوسطة، ومن ثم القيام باستصدار صكوك أو شـــهادات تمثـــل قيمـــة الأصول المؤجرة، وطرحها في السوق

ــ إنشاء بنوك اسلامية متخصصة في المجالات المختلفة، على أن تقوم برعايتها البنوك الاسلامية القائمة.

ــ التوسع في إنشاء شركات التامين –التكافل- الاسلامية، كي لا تلجاء هذه البنوك الى شـــركات التـــامين التقليدية التي يكون تعاملها على أساس الفائدة.

ثالثا: دراسة حالة مصرف أبو ظبي الإسلامي

1- تقدير مستوى السيولة في مصرف أبو ظبي الإسلامي[12].

لتقييم مركز السيولة على مستوى مصرف أبو ظبي الإسلامي وانطلاقا من البيانات المتوفرة من خلال التقارير المالية لمصرف أبو ظبي الإسلامي للسنوات بين 2002-2006

1-1- نسبة الاحتياطي القانوني لدى البنك المركزي:

نسبة الاحتياطي القانوني لمصرف أبو ظبي الإسلامي خلال الفترة: (2006/2002)

الوحدة: الف درهم اماراتي.

	2002	2003	2004	2005	2006	المتوسط
أرصدة لدى البنك المركزي	305093	424657	540745	960483	1198762	588748
إجمالي الودائع	5200716	6123526	9568836	18031034	23822065	12549235.4
نسبة الاحتياطي القانوني	%5.87	%6.93	%5.65	%5.33	%5.03	%5.762

يخضع مصرف ابوظبي الاسلامي لقوانين وتعليمات المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة والتي تلزم البنك بإيداع أموال لديها بدون فائدة توازي نسبة مئوية من الودائع بالإضافة الى أرصدة أخرى وتتراوح النسبة بين 5.03% الى 6.93% من إجمالي الودائع خلال الفترة: 2006/2002، ويعتمد المصرف المركزي لدولة الإمارات العربية المتحدة على هذه النسبة في التحكم في سياسة الائتمان، فكلما كانت

النسبة منخفضة كلما زادت قدرة البنك على منح الائتمان وزادت معدل السيولة في سوق المـــال والعكـــس بالعكس.

ومن خلال التقارير المالية السنوية لمصرف ابوظبي الاسلامي يتبن أن معظمها يفرد بنـــد مـــستقل في الإيضاحات المالية المرفقة بالميزانية العمومية للبنك خصوص الأرصدة لدى البنك المركزي، والمـــشكل الـــذي يواجهه مصرف ابوظبي الاسلامي –كغيره من البنوك الاسلامية– ما يتعلق بحسابات الاســـتثمار والحـــسابات الجارية حيث تمثل نسبة حسابات الاستثمار نسبة عالية من اجمالي الحسابات ومن ثم فان الاحتياطي القـــانوني المفروض على اجمالي الحسابات البنوك الاسلامية من طرف البنك المركزي يعطل جزءا كبيرا مـــن حـــسابات الاستثمار دون توظيف في الوقت الذي ينبغي فيه على مصر ابوظبي الاسلامي يدفع عنها عوائد لأصحاها ممـــا يخفض في النهاية نسبة العائد الموزع على حسابات الاستثمار.

والحل يكمن في وضع تشريع خاص بالبنوك الإسلامية يحدد علاقتها بالبنك المركزي ولاسيما ان لهـــا دورا هاما وأساسيا في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية والذي يعتبر من أهداف الحكومة.

1–2– نسبة السيولة النقدية:

نسبة السيولة النقدية لمصرف أبو ظبي الإسلامي خلال الفترة (2006/2002).

الوحدة: الف درهم اماراتي.

	2002	2003	2004	2005	2006
الاصول النقدية: نقدية لدى الصندوق والبنـــوك والبنك المركزي	353162	485081	611126	1113971	1439561

بنود شبه النقد: مرابحة قصيرة الاجل مع مؤسسات مالية	1138125	523562	1252261	3701680	5630210
المجموع	1491287	1008643	1863387	4815651	7069771
الالتزامات قصير الاجل: الودائع.	830496	11000690	1122011	1562080	4601432
التزامات قصيرة الاجل مستحقة. لمؤسسات مالية	5200716	6123526	9568836	18031034	23822065
المجموع	6031215	17124216	10690847	19593114	28423497
نسبة السيولة النقدية	%24.73	%5.89	%17.43	%24.58	%24.87

تعتبر السيولة النقدية من أهم المعايير التي تضبط مستوى السيولة في البنوك الاسلامية. ومن خلال البيانات المنشورة من قبل مصرف ابوظبي الاسلامي ولمعرفة مدى الالتزام بهذه النسبة، تبين من حساب نسبة السيولة النقدية لمصرف ابوظبي الاسلامي مايلي:

ـــ نلاحظ تذبذب في نسبة السيولة النقدية من سنة لأخرى فنجدها عالية في الأعوام: 2002-2005-2006، وتنقص خلال السنوات: 2003_2004.

ـــ بلغ متوسط نسبة السيولة النقدية لمصرف ابوظبي الاسلامي خلال الخمس سنوات 19.5%.لكن هذا المتوسط مضلل لوجود بيانات شاذة مثل: نسبة السيولة في السنوات: 2003-2004.

ـــ إذا استبعدت البيانات الشاذة يكون متوسط السيولة النقدية مقبول بالنسبة لمصرف ابوظبي الاسلامي مع بلوغه 24.72%.

ـــ اذا حولنا المتوسط من رقم جامد الى مدى يكون مدى نسبة السيولة النقدية المقبولة لي مصرف ابوظبي الاسلامي تتراوح بين 19.5% و 25%.

ويمكن للبنك رفع هذه النسبة دون اللجؤ الى تجميد جزء من أمواله على شكل نقديـــة في الـــصندوق لديه وذلك من خلال قيامه باستثمار جزء من أمواله على شكل صكوك قصيرة الاجل قابلة للتداول في السوق المالي وسهلة التحويل للسيولة.

1-3- نسبة التداول:

الوحدة: الف درهم اماراتي.

	2002	2003	2004	2005	2006	المتوسط
الاصول المتداولة	6091287	5197324	8323168	13634522	19528957	10555051.6
الخصوم المتداولة	6544016	7863827	11207226	20154103	30519867	15257807.8
نسبة التداول	%93.08	%66.09	%74.77	%67.65	%63.99	%73.016

يتبين من حساب نسبة التداول في مصرف ابوظبي الاسلامي المعالم الآتية:

ـــ تذبذب النسبة في خلال السنوات بينما هي عالية جدا في **2002** وتفاوتها البسيط خلال السنوات المتبقية.

ـــ هناك بعض السنوات ذات النسبة الشاذة، ولذلك يمكن استبعادها ليكون المتوسط الناتج ذا دلالة ومفيد.

ـــ بعد استبعاد النسبة الشاذة بلغ متوسط نسبة التداول للبنك **67.96%**.

ـــ يكون مدى نسبة التداول المقبولة بين **67.96%** و **73%** وتكون هذه النسبة معيار لمقياس نـــسبة التـــداول المثالية.

1-4- تقييم مركز السيولة النقدية في مصرف أبو ظبي الإسلامي:

من خلال ما سبق نخلص على مركز السيولة النقدية: إن نسبة السيولة متذبذبة من عام إلى أخـــر. وفي ضوء النتائج التي تم التوصل إليها نرى أن متوسط نسبة السيولة النقديـــة يتـــراوح بـــين **19.5%** و **25%** وان متوسط نسبة التداول يتراوح بين **67.96%** و **73.016%** وهذه النسبة عالية.

ونقترح لتدعيم مركز السيولة في مصرف ابوظبي الإسلامي مايلي:

ـــ فتح المجال أمام التعاون والتنسيق بين مصرف ابوظبي الاسلامي و باقي البنـــوك الاســـلامية لحـــل المشكلات التي تواجه هذه البنوك.

ـــ تنشيط وتنويع التمويل والاستثمار قصير الأجل.

ـــ تنويع وتعدد الاستثمار و اللجؤ الى الاستثمار عن طريق السوق المالي، نظرا لما يوفره هذه الـــسوق من أدوات مالية –موافقة لإحكام الشريعة الاسلامية– تتمتع بقدرة على تحويل استحقاقات مـــوارد الاصـــول قصيرة الاجل الى استثمارات وتمويلات أطول أجلا مع الاحتفاظ بإمكانية تسييل هذه الاســـتثمارات وقـــت الحاجة، مع تحقيق قدر معقول من الأرباح والضمان.

2– مشكلة الاستثمار في مصرف ابوظبي الاسلامي[13].

لتفهم واقع التطبيق في مجال الاستثمار على مستوى مصرف ابوظبي الاسلامي فسوف نتناول الموضوع من خلال الجدول التالي:

النسبة المئوية للأساليب الاستثمارية الى إجمالي الاستثمار في مصرف ابوظبي الاسلامي (2002-2006)

أساليب/السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	المتوسط
مرابحة	%62.8	%49	%46.4	%50.4	%40.9	%49.9
مضاربة	%1.2	%0.7	%3.8	%3.3	%6.7	%3.14
استصناع	%1.6	%1	%0.9	%0.8	%1	%1.06
إجارة	%22.5	%40.3	%40.3	%37.4	%36.2	%35.36
استثمارات	%11.7	%8.8	%8.5	%7.9	%12.8	%9.94
ذمم وتمويلات أخرى	%0.2	%0.1	%0.1	%0.2	%2.4	%0.6

إجمالي	%100	%100	%100	%100	%100	%100

ومما سبق يتضح ما يلي:

1ـــ يعتمد مصرف أبو ظبي الإسلامي في استخدامه لأمواله على أسلوب المرابحة، متماشيا بذلك مـــع سياسات معظم البنوك الإسلامية وذلك بنسبة 49.9% أي نصف موجودات البنك.

2ـــ أسلوب الإجارة هو الأسلوب الثاني المعتمد على مستوى مصرف أبو ظبي الإسلامي يعتر هـــذا الأسلوب من بين أساليب التمويل متوسط الأجل ولمعالجة مشكلة الأجل المتوسط لهذه الـــصيغة لجـــأت ادارة مصرف أبو ظبي الإسلامي إلى الاستفادة من أسواق المال عن طريق إصدارها صندوق الإجارة والذي كانـــت تمتلك فيه ادارة البنك نسبة 86% قبل العام 2005 وانتقلت حصتها لتـــصل إلى 100% خـــلال العـــام 2005، وهو صندوق استثماري تستخدم حصيلته في تمويل عمليات الإجارة.

3ـــ أسلوب الاستثمار المباشر –استثمارات- يمثل 9.94% من استخدامات مـــصرف أبـــو ظـــبي الإسلامي وتجدر الإشارة إلى أن أعلى نسبة مشاركة لأسلوب الاستثمار في حجم استثمارات البنـــك كانـــت خلال عام 2006 حيث بلغت 12% وهذا الأمر ينطبق على أسلوب المضاربة الذي بلغ متوسطه 3.14% مع تحقيق نسبة 6.7% وهي أعلى نسبة مشاركة لهذا الأسلوب خلال الخمس سنوات ويرجع سبب ارتفـــاع نسبة اشتراك أسلوبي الاستثمار والمضاربة إلى النجاح الذي حققه مصرف ابوظبي الإسلامي من خلال برنـــامج الصكوك المتوسطة الأجل التي طرحها خلال الربع الأخير من عام 2006 بمبلغ قـــدره 800 مليـــون دولار أمريكي تستحق عام 2011 والتي تنطلق كجزء من إصدار صكوك إسلامية بمبلـــغ خمـــسة مليـــارات دولار أمريكي في سوق الأوراق المالية بالمملكة المتحدة. وتعتبر هذه الصكوك الأولى من نوعهـــا والأكـــبر حجمـــا وبذلك تمكن البنك من تنويع مصادر الأموال واستحقاقها وتوفير سيولة نقدية مستقرة حتى عام 2011.

رابعا: النتـــائج والتوصيات

1ـــ تتمتع البنوك الاسلامية بخصائص عدة تميزها عن غيرها من البنوك التقليدية، وذلك أنها تـــستمد مشروعيتها من التزامها بأحكام الشريعة الاسلامية في كافة تعاملاتها المصرفية والاستثمارية بحيث تقوم بتوظيف أموالها وفق ما تمليه عليها المصلحة التجارية وما لا يختلف ومبادئ الشريعة الاسلامية من خلال صيغ التمويـــل الشرعية من: المضاربة، المشاركة، المرابحة، وصيغ أخرى.

2ـــ تواجه البنوك الاسلامية جملة من الصعوبات والتحديات أثناء مزاولتها لنشاطها منها ما هو ناجم عن الظروف المحيطة بالبنوك الاسلامية ومنها ما هو موجود داخل الإطار التنظيمي والتشغيلي في البنك.

3ـــ يقوم أساس التعامل في البنوك الاسلامية بقاعدة المشاركة في الربح والخسارة وباختـــصار أكثـــر بقاعدة الغرم بالغرم.

4ـــ ان الأسواق المالية التقليدية بشكل الحالي لا تصلح للتعامل في اطار اسلامي فهي مع ما يـــشوبها اقتصاديا من نقائص فإنها تنافي في عمومها مع احكام الشريعة الاسلامية نظرا لما تنطوي عليها منها ملائما مـــن شبهة الربا والقمار و

5ـــ الصناعة المصرفية الاسلامية قد مرت بمرحلة التنظير الى مرحلة التطبيق والانتشار وهناك اختلاف بين المرحلتين.

6ـــ إعداد العاملين في ادارة البنوك الاسلامية علميا وشرعيا ما يخدم اهداف البنوك الاسلامية ويحافظ على خصوصيتها.

7ــ العمل على مراجعة التشريعات التي تحكم النشاط المصرفي في البلاد الاسلامية والتي صـــدرت في ظروف وأوقات متباينة لتلافي أي تعارض بين القوانين وعمل البنوك الاسلامية وذلك عن طريق فــتح بـــاب الحوار والنقاش بين البنوك الاسلامية والسلطات النقدية في البلاد الاسلامية.

8ــ إعادة صياغة أنظمة الودائع المعتمدة حاليا بأنظمة تلاءم البنوك الاسلامية.

9ــ المساهمة في تمويل عمليات البحث والتطوير التي تعمل على ابتكار ادوات مالية جديـــدة علـــى مستوى البنوك أو السوق المالي تساعد على استقرار الودائع بما يتيح فرصة توجيهها الى مـــشروعات طويلـــة الاجل.

10ــ تشجيع وترقية التعاون والتنسيق بين البنوك الإسلامية فيما بينها وبينها وبين المؤسسات الماليـــة القائمة الأخرى.

التهميش:

1- سعد طبري، دور الجهاز المصرفي في الاقتصاد الإسلامي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجـــستير تخـــصص:التخطـــيط، جامعـــة الجزائـــر، 2002/2001،ص 132.

2- مصطفي ابراهيم محمد مصطفى, **تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية –دراسة تطبيقية في تجربة البنوك السعودية**, مذكرة مقدمة لنيل شـــهادة الماجستير تخصص: الاقتصاد الإسلامي, **الجامـــعة الأمريكية المفتوحة**- مصر-2006, ص 2

3- اسماعيل احمد الشناوي، عبد المنعم المبارك، **اقتصاديات النقود و البنوك والاسواق المالية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2002، ص 118.

4- صلاح الدين حسن السيسي، **بورصات الاوراق المالية**، عالم الكتاب، القاهرة، 2003، ص11.

5- شعبان محمد اسلام البرواري، **بورصة الاوراق المالية من منظور اسلامي**: **دراسة تحليلية نقدية**، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق، 2002 ، ص 45.

6- صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سابق، ص 21

7- عبد الرزاق رحيم جدي الهيتي، "**دور المصارف الاسلامية في دعم وتطوير اسواق المال العربية** ، ص 676

8- معبد الجارحي، "الاسواق المالية في ضوء مبادئ الاسلام"، **الادارةالمالية في الاسلام**، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الاســلامية، مؤســسة ال البيــت، عمان،الجزء الاول، 1989، ص 44.

9- http://alasad.net/vb/showthread.php?p=255594 le: 27/02/2007.

10- عبد الرزاق رحيم جدي الهيتي، مرجع سابق، ص 682.

11- عبد الرزاق رحيم جدي الهيتي، مرجع سابق، ص ص 275-276.

12-مشري فريد، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود وتمويل جامعة بسكرة 2008

13- نفس المرجع السابق